

Distr.: General  
16 February 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ٢٥-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

### تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

## أولاً - موجز الرئيس

### ألف - البيانات الافتتاحية

١ - عُقدت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية بتكليف من مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في قصر الأمم في جنيف في ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢ - وأبرز نائب الأمين العام للأونكتاد، السيد بيتكو دراغانوف، في كلمته الافتتاحية الأهداف الرئيسية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وهي بالتحديد مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تحقيق مكاسب إنمائية من حالات انتعاش أسعار السلع الأساسية، ومواجهة التحديات التجارية والإنمائية المتصلة بالاعتماد على هذه السلع، وزيادة الفوائد المتأتية من عولمة الأسواق، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد السيد دراغانوف على أن الزيادات التي عرفت أسعار السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٢ وجهت انتباه الحكومات، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والبلدان المستهلكة إلى قطاع السلع الأساسية. ولكن، رغم زيادة الإيرادات المتأتية من صادرات السلع الأساسية، فإن العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لم تستطع إجراء تغييرات هيكلية، أو تنفيذ السياسات الاقتصادية الضرورية لتنويع اقتصاداتها، وإعادة توزيع المكاسب الجديدة، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها أفقر السكان. وأعرب عن قلقه إزاء آثار كثرة تقلب أسعار السلع الأساسية الزراعية، واحتمال تسبب نقص العرض في تفاقم حالة الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة المستوردة للأغذية، التي تبقى ضعيفة أمام أي أزمة في المستقبل.

٣ - ولاحظ السيد دراغانوف أن المجتمع الدولي استجاب منذ عام ٢٠٠٨ لزيادة التقلب في أسواق السلع الأساسية. وشدد على أهمية تحويل تلك الجهود إلى مبادرات ملموسة وتشجيع الحكومات على إجراء الإصلاحات المطلوبة. وسلط الضوء على عمل الأونكتاد بشأن تشجيع الإصلاحات التنظيمية للحد من تدفقات رأس المال المستخدم في المضاربة في أسواق السلع الأساسية. ووجه أيضاً انتباه المشاركين إلى بعض القضايا الرئيسية التي نوقشت مؤخراً في منتدى الأونكتاد العالمي الثاني للسلع الأساسية، ولا سيما موضوع الاحتياطات الغذائية، الذي بدأ يكسب زخماً وأخذ يظهر في برامج السياسات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب السيد دراغانوف عن حاجة مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر إلى إعطاء الأمانة ولاية قوية لتواصل عملها المتعلق بتحليل السلع الأساسية.

## باء- التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤- حلل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية التطورات الأخيرة التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والتحديات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٥- وشدد الخبراء على أن اتجاهات أسعار السلع الأساسية خلال عام ٢٠١١ جاءت كنتيجة لقضايا العرض والطلب الأساسية - وبالأخص الزيادة القوية في الطلب من البلدان الآسيوية، وكذلك التدخل المالي في الأسواق - التي تؤثر في طبيعة دورات الأسعار ومدتها.

٦- وفيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للسوق، اتفق الخبراء على أن من المتوقع أن تبقى الأسعار عند مستويات عالية غير مسبقة، إذ إن هناك طلباً متزايداً من الاقتصادات الناشئة (لا سيما الصين) مقترناً باستجابة منخفضة للعرض، لأن ارتفاع الأسعار لم يؤدي إلى زيادة الاستثمار. ومن جانب العرض، جاءت أوجه القصور كنتيجة لانعدام الهياكل الأساسية، وعدم كفاية الوصول إلى التكنولوجيا وتمويل المنتجين، وانتقال تقلبات الأسواق. ولحل معضلة قيود الإنتاج، سيكون من الضروري التدخل على مستوى السياسات - مثلاً لتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات تشمل تحسين الإدارة واستقرار الاقتصاد الكلي.

٧- وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء التقلبات المفرطة لأسعار السلع الأساسية. ولاحظوا أن ديناميات الأسعار تتأثر بدورات السيولة المالية، والطريقة التي يدير بها المستثمرون المليون حافظاتهم. كما لاحظوا أن أسواق العقود الآجلة تؤثر في أسعار التسليم الفوري، من خلال توقعات السوق والمشاعر السائدة فيها، التي تتعارض أحياناً مع المؤشرات الأساسية للسوق. وكننتيجة لذلك، فإن الأسعار تسعى لتحقيق الأرباح على المدى القصير ولا تعطي إشارات تساعد على جلب الاستثمارات الإنتاجية في قطاع السلع الأساسية، مما يؤثر في أمن العرض في المستقبل.

## جيم- النفط والغاز، والمعادن والفلزات، والسلع الأساسية الزراعية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٨- ركزت المناقشة، في هذا الجزء من الاجتماع، على الاتجاهات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية وتحليل القضايا الرئيسية التي يجب أن تعالجها البلدان من أجل الاحتفاظ بقيمة إضافية من استغلال مواردها الطبيعية.

٩- وفيما يتعلق بالاتجاهات الحديثة في أسواق السلع الأساسية، أشار الخبراء إلى أن الطلب في عام ٢٠١١ كان مدفوعاً بالبلدان النامية وأن الصين اضطلعت بدور رئيسي في

ذلك. ومن المتوقع أن تتواصل زيادة الطلب. ويمكن أن تسبب حالات النقص المحتملة في جانب العرض زيادات إضافية في أسعار السلع الأساسية. وشدد المشاركون على الحاجة إلى تخصيص مزيد من الاهتمام للأزمة الغذائية، وتحسين الاستجابة الدولية لتلك القضية.

١٠- وأشار تحليل الخبراء لقطاعي الطاقة والمعادن إلى أن أنواع الوقود الأحفوري ما زالت المصادر الرئيسية للطاقة. وقد أدت زيادة في نسبة الغاز المستخدم في توليد الطاقة إلى خفض إنتاج النفط المستخدم لذلك الغرض. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع النفط، ذكر المحاورون (أ) مؤشرات أساسية أكثر صرامة؛ (ب) طلب الأسواق الناشئة وشواغلها بشأن الوتيرة التي يمكن أن تُضاف بها الإمدادات الجديدة؛ (ج) المخاطر الجيوسياسية؛ (د) توقعات الأسواق للنمو الاقتصادي. وفي قطاع المعادن، كانت التحديات مدفوعة بـ (أ) مستوى اعتماد عالٍ على الطلب الصيني على المعادن؛ (ب) مؤشرات أساسية أكثر صرامة؛ (ج) الحاجة إلى التصدي للآثار البيئية؛ (د) حاجة المجتمعات المحلية إلى جني مزيد من الفوائد من أنشطة التعدين.

١١- وأشار الخبراء إلى ضرورة أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة عائدات المنتجين والمزارعين، مما يسمح لهم بتحسين ظروف معيشتهم وزيادة مستويات إنتاجهم واستثمارهم. وفي صناعة القهوة، مثلاً، ما زالت البلدان المنتجة تواجه عدداً من التحديات، مثل تقلبات الأسعار، وسوء الهياكل الأساسية، وزيادة التكاليف (الناتجة أساساً عن الزيادات في سعر النفط)، وعدم إمكانية الوصول إلى التمويل، وانعدام البحث والتدريب، وتدني القدرات التنظيمية للمنتجين الصغار. ويمكن أن تساعد إعادة توزيع إيرادات السلع الأساسية على مواجهة هذه التحديات.

١٢- وكان من بين القضايا الهامة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار دور تمويل السلع الأساسية في تضخيم تقلبات الأسعار، لأن ذلك يؤثر في المنتجين، والبلدان المستوردة والمصدرة، وقرارات الاستثمار في الصناعة. وعلى الخصوص، نوقش أثر المضاربة في تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية. وأشار بعض الخبراء إلى أنه، حتى وإن أوحى بعض الدراسات التجريبية أحياناً بعدم وجود أي روابط سببية بين مراكز المضاربة وأسعار التسليم الفوري، فإن المضاربة غالباً ما تقترب بالتقلب في أسعار السلع الأساسية. واتفق الخبراء على أن هناك حاجة إلى لوائح جيدة ومزيد من الشفافية لأن كليهما ضروريان لتصحيح انحرافات الأسواق المالية.

١٣- وبعد ذلك، تناول الخبراء مسألة الطريقة التي يمكن أن تحصل بها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على أكبر قيمة من سلعها الأساسية. ولوحظ أن معدلات نمو مثيرة للإعجاب لم تسفر في بعض الحالات عن نتائج متناسبة من حيث خفض حدة الفقر أو إعادة توزيع الإيرادات. وأعزى ذلك جزئياً إلى كون تصدع سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة لم يسمح بالاحتفاظ محلياً بقدر هام من القيمة المضافة. ولمواجهة هذه المشكلة، شدد الخبراء على دور الروابط للاستفادة إلى أقصى حد من ربوع الموارد وعلى الحاجة إلى وضع سياسات

تصنيع مناسبة. فمن جهة، يجب تشجيع الروابط الصناعية (الأمامية والخلفية والأفقية) لكفالة توفر المهارات الرئيسية لصناعات السلع الأساسية، التي يمكن عندئذ أيضاً أن تُحول إلى قطاعات اقتصادية أخرى. ومن جهة أخرى، فإن دور الحكومة أساسي في وضع سياسات صناعية واضحة. ويجب أن تكون السياسات متسقة داخل الاستراتيجية الإنمائية من أجل السماح بتفاعل جميع أصحاب المصلحة على طول سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة (أي كل من القطاعين الخاص والعام). وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل السياسات حوافز وجزاء واضحة، وتركز على القدرات الحقيقية، وتبقى فعالة مع مرور الوقت.

**دال - استعراض لأنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك صغار منتجي هذه السلع، في جهودها المبذولة من أجل التصدي لتحديات قطاع السلع الأساسية وتعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من إنتاج وتجارة السلع الأساسية**  
(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٤ - خُصص اليوم الثاني من اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لاستعراض للأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وقد صمم الأونكتاد أنشطته استجابة لقضايا محددة تؤثر في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتراوحت هذه القضايا بين شواغل عالمية، مثل الامتثال للمعايير الدولية، وقضايا تؤثر في بلد واحد أو قطاع واحد للسلع الأساسية. وتم التشديد على أن أنشطة الأونكتاد، مهما كان نطاقها، تدخل ضمن ثلاث مجموعات مواضيعية، هي (أ) البحث والتحليل؛ (ب) المساعدة التقنية؛ (ج) التعاون الحكومي الدولي وبناء التوافق.

١٥ - واستعرض الاجتماع مبادرة تتعلق بصندوق ضمانات لقطاع القطن في كوت ديفوار الغرض منه التصدي لمشاكل إدارة المخاطر التي يواجهها المنتجون في ذلك القطاع. ومن هذه المشاكل:

(أ) عدم وجود خريطة طريق لتنفيذ الأطر التنظيمية والتشريعية القائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري؛

(ب) عدم وجود نظام منسق لتحديد الأسعار، مما يشدد مخاطر الأسعار على المنتجين.

١٦ - وتمثلت النتائج الرئيسية للمشروع في أن (أ) التمويل المسبق للمحاصيل ضروري من أجل كفالة وصول المزارعين إلى تسوية الدخل عن طريق مخططات التأمين؛ (ب) هناك حاجة إلى وجود أسعار شفافة، ربما باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة؛ (ج) أحد الشروط اللازمة لنجاح أي نظام للتمويل المسبق سيتمثل في بناء حد أدنى من الثقة فيما بين

أصحاب المصلحة بغية تجنب الخطر المعنوي الذي قد يخفق المزارعون بسببه في الوفاء بعهود التمويل المسبق، إذ سيكون لذلك آثار سلبية على الجدارة الائتمانية للقطاع لدى المصارف.

١٧- وافق الخبراء عموماً على أن السبيل إلى الأمام هو دراسة خيار تمويل قابل للاستدامة. وتمثل أحد الخيارات المقترحة في استخدام شركة لإدارة الضمانات (مثلاً بالاستناد إلى النموذج التعاوني في الولايات المتحدة وأوروبا) تكفل تحقيق الأهداف في مقابل تخزين المحصول في مستودعات.

١٨- واستعرض الخبراء أيضاً الأنشطة المضطلع بها في إطار الصندوق الاستثماري لركاز الحديد. وشمل هذا المشروع ثلاث منشورات سنوية بشأن أسواق ركاز الحديد والإحصاءات المتصلة به، أعدت بالتعاون مع فريق المواد الخام.

١٩- وكان هناك اعتراف واسع بالعمل الذي أنجزه المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة (المنتدى الحكومي الدولي). ويهدف المنتدى الحكومي الدولي إلى تعزيز وتشجيع مساهمة قطاع التعدين في التنمية المستدامة.

٢٠- واعترف الخبراء بأن المشاريع الإنمائية الحديثة التي وضعها الأونكتاد خلال السنوات الثلاث السابقة دليل على فعاليته في تقديم حلول لإدارة البيانات، كما هو الحال في برنامج تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية. ولوحظ أن بإمكان هذا المشروع أن يعزز أوجه التآزر الرئيسية بين جميع أصحاب المصلحة ويمهد السبيل إلى زيادة الفعالية في قطاع الموارد الطبيعية، لا سيما عن طريق (أ) خفض التكاليف والمخاطر للمستثمرين المحتملين؛ (ب) تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الزمن الحقيقي؛ (ج) دعم التكامل الإقليمي؛ (د) تحسين حفظ التراث العلمي؛ (هـ) تيسير الوصول إلى المعلومات بشأن سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة المعدنية بأكملها؛ (و) تحديد أنشطة متخصصة محتملة للمقاولين المحليين.

٢١- وفيما يتعلق بالعمل بشأن سياسات المحتوى المحلي، أثنى المشاركون في الاجتماع كثيراً على مؤتمر الأونكتاد السنوي للتجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، الذي بدأ في عام ١٩٩٦، لجمعه القطاع الخاص والحكومات وتسلطه الضوء على الحاجة إلى إقامة روابط للإنتاج وتعزيز المحتوى المحلي من قطاع الطاقة الأفريقي.

٢٢- وفيما يتعلق باستعراض أنشطة الأونكتاد دعماً للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، لاحظ الخبراء أنه، نظراً لترابط الأسواق العالمية للسلع الأساسية وتعقيدها، فإنه سيكون من المفيد اعتماد نهج أصحاب مصلحة متعددين يأخذ في الحسبان احتياجات جميع الجهات الفاعلة، كبيرة وصغيرة، ويكون قادراً على تقديم حلول طويلة الأجل وقابلة للاستدامة. وفي هذا الصدد، حث المشاركون على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن برنامج تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية.

٢٣- و أعرب الاتحاد الدولي للاتصالات، من جهته، عن ارتياحه لتوقيعه مذكرة تفاهم مع الأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ للعمل سوية من أجل إنشاء برنامج تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية. ونظراً لولاية الاتحاد الدولي للاتصالات وخبرته الكبيرة في مجالي الوصول إلى المعلومات وإدارة المعارف، فإنه كان يقدم الإرشادات بشأن الاستراتيجيات التكنولوجية لإنشاء برنامج تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية.

٢٤- وشجع الخبراء الدول الأعضاء على حشد الموارد لمساعدة الأونكتاد في الاضطلاع بولايته فيما يتعلق بتنمية قطاع الموارد الطبيعية وإدارته. وشددوا على أهمية تنسيق الجهود لإشراك حكومة البلد المعني، والمؤسسات المانحة، والقطاع الخاص المحلي والدولي في تنفيذ برنامج تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية. وشددوا أيضاً على الحاجة إلى بناء قدرات البلدان المعتمدة على السلع الأساسية لكي تحسن إدارة مواردها الطبيعية.

٢٥- ولاحظ الخبراء أن من المهم أن يستمر الأونكتاد في توفير منصة لحوار سياساتي رفيع المستوى بشأن قضايا تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها، مثل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، والمنتدى العالمي للسلع الأساسية، ومؤتمر التجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة.

٢٦- واقترح الخبراء أن تشمل ولاية الأونكتاد المتصلة بالسلع الأساسية للسنوات الأربع المقبلة، فيما تشمله، مبادرات لزيادة عدد منظمات المزارعين وقدراتها، كأساس لزيادة عدد منتجات وخدمات التأمين وإدارة المخاطر المتاحة للمزارعين وصغار منتجي السلع الأساسية وإمكانية الوصول إليها. وتم التشديد على أنه، للاستمرار في استخلاص دروس مفيدة من مختلف مبادرات الأونكتاد المدعومة من المانحين في مجالات التمويل والمعايير والمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية، ونظم تبادل هذه السلع، فإن من الضروري أن يستمر دعم المانحين. ويُشجّع الأونكتاد على مواصلة تنسيق جهوده مع جهود منظمات أخرى، خاصة ضمن إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة.

٢٧- وخلاصة القول أن الاجتماع شدد على الحاجة إلى إجراءات تكفل استدامة إنتاج السلع الأساسية وتوزيعها واستخدامها على المدى الطويل، والحاجة إلى البحث عن سبل جديدة للتغلب على تقلب الأسواق. وتم التشديد على أن جمع بيانات السلع الأساسية وإدارتها في الوقت المناسب وبشكل صحيح عامل رئيسي لتحقيق هذه الأهداف.

## ثانياً - مسائل تنظيمية

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٨ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، السيد أداني إيلو، السفير، الممثل الدائم (نيجيريا) كرئيس له، والسيد هوغو رودريغيز نيكولا، المستشار (المكسيك) كنائب رئيس - مقرر.

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٩ - أقر أيضاً اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/17). وهكذا كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة
- ٤ - استعراض لأنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك صغار منتجي هذه السلع، في جهودها المبذولة من أجل التصدي لتحديات قطاع السلع الأساسية وتعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من إنتاج وتجارة السلع الأساسية
- ٥ - اعتماد تقرير الاجتماع

### جيم - نتائج الدورة

٣٠ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات (انظر الفصل الأول).

### دال - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣١ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.



الحضور<sup>(١)</sup>

١ - حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

السودان	أذربيجان
عُمان	الأردن
غينيا	إسبانيا
فرنسا	إكوادور
الفلبين	الإمارات العربية المتحدة
قطر	أنغولا
كازاخستان	أوغندا
كوت ديفوار	إيطاليا
ليسيا	بلجيكا
ماليزيا	بنن
المكسيك	بوتسوانا
المملكة العربية السعودية	بولندا
ناميبيا	بيرو
النمسا	بيلاروس
النيجر	تركيا
هنغاريا	توغو
هولندا	الجمهورية الدومينيكية
الولايات المتحدة الأمريكية	زامبيا
اليابان	سري لانكا

٢ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي  
الاتحاد الأوروبي  
منظمة التعاون الإسلامي  
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/INF.4.

- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- ٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
الفئة العامة  
الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
- ٥- ووجهت الدعوة إلى المحاورين التالية أسماؤهم لحضور اجتماع الخبراء:  
الأربعاء، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
- السيد دافيد هالام، مدير شعبة التجارة والأسواق في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما
- السيدة ماشيكو نيسانكي، أستاذة الاقتصاد في كلية العلوم القانونية والاجتماعية، معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن
- السيد إيتسوو كيتاهارا، المدير التنفيذي لمجلس الحبوب الدولي، لندن
- السيد كريستوفر ستيفنس، المستشار في معهد التنمية الخارجية، لندن
- السيد دوي سوديو، كبير الاقتصاديين في منظمة البن الدولية
- السيد باهاتين بويوكساهين، الوكالة الدولية للطاقة، فرنسا
- السيد رافائيل كابلينسكي، أستاذ التنمية الدولية، الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة
- الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
- السيد جون - فرانسوا كاسانوف، المسؤول التنفيذي الأول في إدارة المخاطر الاستراتيجية، فرنسا
- السيد روبرت بيلر، أوبري كونسالتينغ، جنيف
- السيد فاضيلو موتايرو، المستشار في البعثة الدائمة لبنن، جنيف
- السيد بريتام مالور، شعبة الاستراتيجيات المؤسسية، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف
- السيد جوناثان غرين، المدير الإعلامي في أداكس بيتروليوم، جنيف